The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol. ٩,N.٢, P P. ١٠٩-١٣٢
ISSN PRINT ٢٣١٢-٧٨١٣
ISSN ONLINE ٢٣١٣-١٠١٢
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية
المجلد ٩، العدد٢، ٢٠١٧ ص ص ١٣٢-١٠٩

Measuring and Analysis of the Economic Growth Model in choosen Arab countries with refers to Iraq economy for the period (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(*)قياس وتحليل إتجاهات النمو الإقتصادي في دول عربية مختارة مع التركيز على العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(**)ا.د.أحمد خليل الحسيني (***)مينه عبد الحسين كريم الفتلاوي

Abstract

The study of the economic growth of any country of important topics and difficult at the same time because its importance comes from the need for continued economic growth and influenced its development and sustainability with the times in order to achieve the goal of development and promote the economic well-being of the number of current and future populations. The growth process of the Arab countries selected in the study (United Arab Emirates, Egypt) may be an easy and understandable There is no need to complicate it for the enjoyment of their economies, the kind of stability and diversity of resources, while in Iraq, the issue of complex growth and spiky from several aspects, some dating back to previous eras, and the other is up to the events political and security experienced by the country up to the present. So what eating Find in the first section (theoretical framework for economic growth and economic development) distributed to the three demands of the first demand theoretical framework of economic growth and the second requirement sources of economic growth and demand for the third theoretical framework for economic development. The second topic was divided (analysis of macroeconomic variables for the sample countries and Iraq for the period (٢٠٠٠-٢٠١٣)) to three demands also included a requirement in the first analysis of the UAE economy and demand variables second analysis of the Egyptian economy variables and the third requirement analysis Iraqi economy variables. It was in the third section (measurement and analysis of the economic growth of the sample countries and Iraq for the period (٢٠٠٠-٢٠١٣)) taking the first two demands requirement characterization and formulation of standard models and demand the second estimate and analysis of standard forms elected. As well as in the third section was conducted test preprocessing indicators included growth in the standard models by testing unit root (Test Dickey Fuller expanded), where the results indicate that the growth indicators Emirates to the states and Egypt stable at second difference and the level of significance of ٥٪. As in Iraq, the indicators growth has stabilized in the first difference and the level of significance of ٥٪. Add to the use of economic measurement methods through a model of the production function (Cobb - Douglus) and model (Kaldor) and methods of mathematical measurement through a model (Harrod - Doumar) to see economic growth in those countries level as well as in support of the analysis which was based on numerical facts. It turned out to be the best model for a function Production (cup Douglus) is in Egypt, where the flexibility of the labor (salaries and wages) ٠،٢٣ and flexibility of the total fixed capital formation ٠،٢٢, the best model for Kaldor is in the reaching

(*) بحث مستل .
(**) كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة بابل / قسم العلوم المالية والمصرفية – مساعد رئيس الجامعة للشؤون الاداريه .

(***) طالبة ماجستير / جامعة بابل / كلية الادارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية.
productivity parameter that was larger than the one right denote ٢،١٧٤ high production efficiency, and the best model of Harrod - Doumar was in Iraq as the Iraqi economy achieved a maximum rate of economic growth in ٢٠٠٤, reaching ٣٥،١٣٪ .

المستخلص:
تعد دراسة النمو الإقتصادي لأي بلد من المواضيع المهمة والصعبة في الوقت نفسه لأن أهميتهُ تأتي من ضرورة استمرار تأثر النمو الأقتصادي وتطورهِ وأستدامتهِ مع الزمن من أجل تحقيق هدف التطور وتعزيز الرفاه الإقتصادي لعدد السكان الحالي والمستقبلي. فإن عملية النمو للبلدان العربية المختارة في الدراسة (الإمارات، مصر) قد تكون سهلة ومفهومة ولا حاجة للتعقيد فيها لتمتع أقتصادياتها بنوع من الإستقرار والتنوع في الموارد، أمّا في العراق فإن موضوع النمو معقد وشائك من عدة جوانب، بعضها يعود للعهود السابقة، والأخر يعود للأحداث السياسية والأمنية التي مرَ بها البلد حتى الوقت الحاضر .لذلك فأن ما تناولهُ البحث في المبحث الأول (الأطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية) توزع على ثلاثة مطالبالمطلب الأول الأطار النظري للنمو الإقتصادي و المطلب الثاني مصادر النمو الإقتصادي والمطلب الثالث الأطار النظري للتنمية الإقتصادية. وتم تقسيم المبحث الثاني (تحليل متغيرات الإقتصاد لدول العيّنة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)) إلى ثلاثة مطالباً ايضآ تضمنت في المطلب الأول تحليل متغيرات الإقتصاد الإماراتي و المطلب الثاني تحليل متغيرات الإقتصاد المصري و المطلب الثالث تحليل متغيرات الإقتصاد العراقي .وتم في المبحث الثالث (قياس وتحليل النمو الإقتصادي لدول العيّنة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)) تناول مطلبينالمطلب الأول توصيف وصياغة النماذج القياسية و المطلب الثاني تقدير وتحليل النماذج القياسية المنتخبة .وكذلك في المبحث الثالث تم إجراء إختبارالإستقرارية لمؤشرات النمو المضمّنة في النماذج القياسية من خلال إختبار جذر الوحدة (إختبار ديكي فولر الموسع)، حيث كانت النتائج تشير إلى أن مؤشرات النمو لدولتي الإمارات ومصر مستقرة عند الفرق الثاني وبمستوى معنوية ٥% أمّا في العراق فأن مؤشرات النمو قد أستقرت في الفرق الأول وبمستوى معنوية ٥% . أضف إلى ذلك أستخدام طرق القياس الإقتصادي من خلال أنموذج دالة الإنتاج (كوب – دوكلاس) وأنموذج (كالدور) وطرق القياس الرياضي من خلال أنموذج (هارود - دومار) لمعرفة مستوى النمو الإقتصادي في تلك البلدان وكذلك دعماً للتحليل الذي أستند إلى وقائع رقمية. إذ أتضح أن أفضل أنموذج لدالة الأنتاج (كوب دوكلاس) هو في مصر حيث كانت مرونة العمل (الرواتب والإجور) ٠،٢٣ ومرونة إجمالي تكوين رأس المال الثابت ٠،٢٢ ، أما افضل أنموذج لكالدور فهو في الإمارات حيث بلغت معلمة الأنتاجية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح دلالة على الكفاءة الإنتاجية العالية ٢،١٧٤، وأفضل أنموذج لهارود – دومار كان في العراق أذ حقق الإقتصاد العراقي أقصى معدل نمو إقتصادي في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٣٥،١٣% .

المقدمــة:

أخذ موضوع النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية حيزاً كبيراً من الأهمية في العقود الأخيرة سواء أكان ذلك على مستوى التنظير الإقتصادي والبحث العلمي والأكاديمي أم على مستوى الهيئات الدولية والمؤسسات الإقتصادية وفي مقدمتها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أو على مستوى السياسات الإقتصادية للدول وتوجهاتها وإنَّ هذه الأهمية تأتي من الجوانب المهمة التي تمتاز بها كل من متغيرات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية. و في ضوء الحالة الراهنة لإقتصاديات البلدان النامية يجب كسر طوق الفقر والتخلف من أجل أنجاز متطلبات النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية حيث تكون الحاجة ماسة لهما في تلك البلدان من خلال توفر الإمكانات المادية والبشرية من أجل إنجاز هدف النمو وفق إدارة إقتصادية رشيدة ومستقلة، ولغرض تحقيق الأستقرار والتقدم الإقتصادي في أي بلد من البلدان لا يكتفي فقط بتحقيق النمو الإقتصادي ورفع مستوى الرفاهية لأفرادهِ وإنمّا يتطلب ذلك تحقيق الإستقرار السياسي والإجتماعي وتحقيق الإستقرار النقدي ورفع قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى. وبالتالي تعتبر كل من الإمارات ومصر والعراق نماذج من الدول العربية ذات المكانة الإقتصادية و السياسية على الصعيد العربي حيث حاولت تكييف سياساتها الإقتصادية من أجل دفع عجلة النمو الإقتصادي نحو التقدم وعلى الرغم من بعض الخصائص التي تميز كل دولة على حده الأ أن هناك العديد من أوجه التقارب في الهيكل الإقتصادي فيها من أجل التخلص من الأرث التنموي السابق الذي تميّز في جوانبهِ المختلفة بالقصور والإخفاق بل وحتى الفشل في تحقيق الرفاهية وعدالة توزيع الدخل .

أهمية البحث

أعتمدت الباحثة على منهجية كمية في قياس عوامل ومحددات النمو الإقتصادي لدول العيّنة (الإمارات ، مصر) مع الإشارة إلى العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) ومزجت بين ثلاثة مداخل رياضية على التوالي :-

١) نموذج دالة الإنتاج (كوب - دوكلاس) (Cobb – Douglus Production Function Model) .
٢) نموذج كالدور (Kaldor Model) .
٣) نموذج هارود –دومار (Harrod – Domar Model) .

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في إختلاف دول العيّنة وبضمنها العراق في طبيعة العوامل المؤثرة في النمو الإقتصادي رغم تقارب أقتصاديات هذه الدول مما يجعل من الممكن ظهور أختلاف في جهود هذه الإقتصاديات لحل المشكلات المتعلقة بالنمو . وكذلك لعدم أستقرار الأوضاع السياسية وأنعكاساتها على السياسة الأقتصادية أدى ذلك إلى تشوهات في بنى الإنتاج وكذلك على مستوى القطاعات كافة عبر مراحل الزمن مما أضعف من الأداء الإقتصادي وبالتالي أنعكس ذلك على مسارات النمو بمختلف الجوانب خاصة في العراق .

هدف البحث

يهدف البحث إلى :-

- ✓ تحديد العوامل المؤثرة في نمو الإقتصادات موضوعة البحث وأستنباط الحلول الممكنة للمشكلات التي تعيق نموها واستقصاء تطور الأداء الإقتصادي لمدة البحث وما يكتنفها من أوضاعٍ سياسية داخلية وخارجية أنعكست على الواقع الإقتصادي .
- ✓ إجراء الأستقرارية للمتغيرات المضّمنة في النماذج القياسية من خلال إختبار جذر الوحدة(The Unit Root Test) (إختبار ديكي فولر الموسع) (Augmented Dickey – fuller) بوجود قاطع (Intercept) وبوجود قاطع وإتجاه عام (Trend and intercept) .
- ✓ قياس وتحليل النمو الإقتصادي بإستخدام نموذج دالة الإنتاج (كوب - دوكلاس) ونموذج كالدور ونموذج هارود –دومار لدول العيّنة وبضمنها العراق .

فرضية البحث

يستند البحث على فرضية مفادها أن عوامل ومحددات النمو الإقتصادي في دول العيّنة (الإمارات ، مصر) يقع تحت تأثير عوامل مغايرة لتلك التي يقع تحت تأثيرها الإقتصاد العراقي خلال مدة البحث نتيجة للتغيرات الهيكلية التي حصلت فيهما بأتجاه خفض الأعتماد على المورد الواحد وإستمرار أحادية الإقتصاد الريعي في العراق .

منهجية البحث

يرتكز البحث على أستخدام المنهج الأستقرائيوالأستنباطي في التحليل الوصفي من أجل دعم فرضية البحث أذ تم مراجعة وتحليل مؤشرات التطور الرقمية خلال مدة البحث بالإضافة إلى الإعتماد على أسلوب جمع البيانات وتحليلها قياسياً لدعم المؤشرات الرقمية والمستند على النماذج القياسية والمؤشرات الإحصائية .

حدود البحث

الحدود المكانية :- وتشمل دول العيّنة الإمارات ومصر والعراق التي شهدت معدلات نمو متفاوتة خلال مدة البحث وتم إختيار الإمارات (كبلد نفطي وسياحي) ومصر (كبلد زراعي وسياحي) وهي بلدان مجاورة للعراق والعراق (كبلد نفطي) .

الحدود الزمانية :- بيانات الإقتصاد الكلي في دول العينة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث وهي :-

- ✓ المبحث الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية .
- ✓ المبحث الثاني : تحليل متغيرات النمو الإقتصادي لدول العيّنة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .
- ✓ المبحث الثالث : قياس وتحليل النمو الإقتصادي لدول العيّنة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

وفي النهاية توصلت الدراسة إلى عدد من الإستنتاجات والتوصيات .

المبحث الأول
(الأطار النظري للنمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية)

المطلب الأول : الإطار النظري للنمو الإقتصادي

مفهوم النمو الإقتصادي

يقصد بالنمو الإقتصادي بأنه الزيادات المضطردة طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي [١] .
وكذلك هو عبارة عن الزيادة في الناتج المحلي الأجمالي وزيادة الموارد والعناصر المستخدمة في العملية الإنتاجية ورفع كفاءتها وأن هذه الزيادة تكون تلقائية [٢] .
وثمة مفهوم آخر يرتبط أرتباطاً وثيقاً بمفهوم النمو الإقتصادي ويتمثل في معدل نمو نصيب الفرد من الإنتاج ويحدد ذلك المعدل الذي ترتفع عنده مستويات المعيشة في الدولة وينصب أهتمام الدولة بصفة أساسية على نمو نصيب الفرد من الناتج حيث يؤدي ذلك بدوره إلى أرتفاع متوسط دخل مواطنيها [٣] .

تطور الأتجاهات الفكرية في تحليل عملية النمو الإقتصادي

أن ظاهرة النمو الإقتصادي من أكثر الظواهر التي ثار حولها الجدل إذ أختلفت هذه المدراس في تحليلها وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها . وفيما يلي بعض المدراس الإقتصادية

نظرية النمو الكلاسيكي

كانت نظريات النمو وتوزيع الدخل بين الإجور والأرباح الشغل الشاغل لكل الأقتصاديين الكلاسيك وقد أستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها الملكية الخاصة والمنافسة التامة وسيادة حالة الأستخدام الكامل (Full Employment) للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط الإقتصادي [٤] .

- آدم سميث (Adam Smith)

تمثل آراء (A. Smith) بداية التفكير الأقتصادي المنظم والمتصل منه بعملية النمو الإقتصادي بصورة خاصة . ويعتبر (Smith) إن العمل مصدر لثروة الأمة وتقسيم العمل هو وسيلة لزيادة إنتاجية العمل وبالتالي ثروة الأمة وقد أهتم سميث بتحديد العوامل التي تحقق النمو ، ومن أكبر مساهماته هي فكرة زيادة عوائد الأنتاج المستندة إلى ظاهرة تقسيم العمل (Division of Labour) والتخصيص (Specialization). وتتحقق مزايا عديدة من جراء تقسيم العمل أهمها:-

١) زيادة أنتاجية العمل الناجمة عن زيادة مهارة العالمين .
٢) زيادة الأبتكارات الناجمة عن التخصص .
٣) تناقص وقت العمل اللازم لإتمام العمليات الأنتاجية .

فتقسيم العمل يولد وفورات خارجية ، وتحسن في مستوى التكنولوجيا التي ينجم عنها تخفيض في مستوى تكاليف الأنتاج وزيادة الطاقة الأنتاجية ، ولهذا فإن التخصص يُسّهل مهمة تراكم رأس المال وأستخدام المكائن ويعتقد (Smith) بأن التنمية الإقتصادية أذا بدأت تكون تدريجية وتراكمية لكنّه تصور تدهور الرأسمالية بسبب فناء الموارد وثبات عوائد الأنتاج وإنَّ المنافسة فيما بين الرأسماليين سوف تقلل الأرباح ومن ثم تكوين رأس المال وينتهي تقدم المجتمعات . وبهذا يعتقد (Smith) بأن هناك حدوداً للتنمية الإقتصادية ولهذا فأن الركود الإقتصادي أمر حتمي ذلك لأن أنتاج الأرض والعمل يمكن زيادته من حيث القيمة من خلال أمكانية زيادة كمية العمل المنتج أو زيادة طاقة العمل الإنتاجية وأن هذه الأخيرة يمكن أن تحدث إمّا بزيادة عدد العمال أو بزيادة رأس المال أما زيادة عدد العمال فلا يمكن أن تحدث بشكل كبير إلا نتيجة لزيادة رأس المال ولهذا فأن زيادة رأس المال ضرورة حتمية . ويؤكد (Smith) أن الإدخارات عامل مهم في تراكم رأس المال وأن هذا الأخير عامل مهم في النمو الأقتصادي، ولهذا فأنه يؤكد على أهمية الإدخارات وتراكم رأس المال وأن أنموذج (Smith) للتنمية يحركـــــه

---

(١)مايكل ابد جمان، الأقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"، ترجمة : محمد أبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩، ص ٤٥٥ .
(٢)طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل الى علم الأقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان – الاردن، ٢٠١١، ص ٤٤٧ .
(٣) ساموبلسون، نورد هاوس، علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦ ، ص ٥٨٦ .
(٤)مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥٥-٥٦ .

رأس المال المولّد من الأرباح الناجمة عن النشاط الصناعي وإن الإستثمار يعتمد على معدل الربح فإذا أنخفض معدل الربح ينخفض معدل الأستثمار . وأفترض (Smith) أن كل الأدخار يتم أستثماره ولهذا لا يمكن حصول تراكم رأسمالي وتنمية من دون وجود إدخارات[١].
مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن-عمان، ٢٠٠٧ ، ص ص ٥٥-٥٦ .

النظرية النيوكلاسيكية

تجري عملية النمو الأقتصادي حسب النظرية الكلاسيكية المحدّثة على الوجه الأتي : أن زيادة إنتاجية العمل تنتج عن تراكم رأس المال الذي يرتبط بدوره بمعدل العائد لرؤوس الأموال الجديدة وبسعر عرض الإدخارات أي سعر الفائدة وينزع تراكم رأس المال الباعث على زيادة الإجور الحقيقية إلى رفع حاجة العمال من الناتج القومي وإلى تخفيض معدل العائد لرؤوس الأموال بالنتيجة وعلى هذا النحو يميل سعر الفائدة إلى الأنخفاض بحيث يصبح الحافز على الإدخار أقل شدة وتتباطأ بذلك وتيرة تراكم رأس المال . ويذهب المذهب الكلاسيكي المحدّث إلى جانب القول بأن النمو عملية تتم بالتدرج وأنها عملية تتصف بالإنسجام والتوافق وتكافل عناصرها ويستند منطق هذا القول على ثلاث ركائز هي : حصول كل عامل من عوامل الإنتاج على حصة من الناتج بشكل تام وتحقيق الوفورات الخارجية وإعطاء دور كبير لقدرة الأنسان على تخطي الصعوبات التي تعترض سبيل النمو[٢].

<u>أنواع النمو الأقتصادي</u>

هناك ثلاثة أنواع للنمو الأقتصادي هي :-

١) النمو التلقائي

وهو ذلك النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية التي يملكها الإقتصاد الوطني بدون إستخدام أسلوب التخطيط العلمي على المتسوى العالمي أو القومي وفي العادة يكون هذا النوع من النمو بطيئاً وتدريجياً ومتلاحقاً على الرغم من مرورهِ في بعض الأحيان بنوع من التقلبات العنيفة ذات المدى القصير .

٢) النمو المؤقت

وهو ذلك النمو الذي لا يملك صفة الأستمرارية والثبات وأنما يظهر أستجابة لبروز عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية لا تلبث أن تزول ويزول معها النمو الذي أحدثتهُ .

٣) النمو المخطط

وهو نوع من النمو ينشأ نتيجة عملية تخطيط شاملة لموارد المجتمع ومتطلباتهِ ، هذا وأن قوة هذا النمو ومدى فعاليتهِ يرتبطان إرتباطاً كبيراً بكفاءة التخطيط وذلك على مدى واقعية الخطط المرسومة وفعالية التنفيذ والمتابعة[٣] .

المطلب الثاني : مصادر النمو الإقتصادي

تتمثل مصادر النمو الإقتصادي بأربعة مقومات أو مصادر وهي [٤] :-

أولآ :- الموارد الطبيعية .
ثانياً :- الموارد البشرية .
ثالثآ :- تكوين رأس المال .
رابعآ :- التغير التكنولوجي والإبتكارات .

---

(١) المصدر السابق نفسه ، ص ص ٥٦-٥٨ .
(٢) خميس خلف موسى الفهداوي، مازن عيسى الشيخ راضي، التنمية الإقتصادية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والإقتصاد، ٢٠٠٠ ، ص ص ١٨٢-١٨٣ .
(٣) عبد الله زاهي الراشدان، في إقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٨ ، ص ص ٥٠-٥١ .
(٤) ساموبلسون، نورد هاوس، مصدر سابق، ص ص ٥٨٨-٥٨٩ .

المطلب الثالث : الإطار النظري للتنمية الإقتصادية

مفهوم التنمية الإقتصادية

تعرف التنمية على إنها عملية بالغة الدقة تتمثل في الأرتفاع المنتظم بإنتاجية العمل من خلال تغيرات هيكلية تتناول ظروف الإنتاج الأجتماعيوأحلال تكنيك أرقى وأستخدام وسائل أنتاج أحدث وأكثر كفاءة مع تحقيق أشباع متزايد للحاجات الفردية والأجتماعية[١] .

ويرى بعض الأقتصاديين بأن التنمية الأقتصادية هي برنامج شمولي بموجب مخطط مركزي طويل لإستثمار موارد البلد الطبيعية والمادية والبشرية بإتجاه تحقيق أكبر قدرة من الكفاية الذاتية للمجتمع وتحقيق زيادة مستمرة في إجمالي الناتج المحلي والدخل الفردي وتقليل الفوارق الأجتماعيةوأستثمار أكبر عدد ممكن من الأيدي العاملة لبلوغ أكبر قدر ممكن من الأستقلالالأقتصادي للبلد [٢] .

وفي نفس الوقت فإن التنمية هي عملية التغيير الحقيقي والهيكلي للناتج القومي الأجمالي خلال فترة زمنية محددة وتقاس بالسنة وتشمل كافة القطاعات والنشاطات الأقتصادية كالزراعة والصناعة والصحة والتعليم والإنشاءات والسياحة كذلك تشمل القطاعين العام والخاص وتهتم بهيكلية السوق المحلية والخارجية للدول النامية [٣] .

متطلبات التنمية الأقتصادية

لتحقيق أهداف التنمية الأقتصادية لابد من :

١) توفير البيانات الإحصائية والمعلومات اللازمة .
٢) توفير التخطيط الكفء وسياسة أقتصادية ملائمة .
٣) توفير معاهد التدريب اللازمة .
٤) توفير متطلبات الأستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات .
٥) توفير الأمن الإستثماري بشقيهِ المحلي والأجنبي .
٦) نشر الوعي التنموي العام وخلق الرغبة لدى السكان في التفاعل الحضاري مع البيئة الإقتصادية[٤] .

النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية

يعد الأقتصاديشومبيتر أول من حاول التمييز بين النمو الأقتصادي والتنمية الأقتصادية فالنمو برأيه يحدث بسبب نمو السكان والثروة والأدخارات ، في حين أن التنمية تنتج من التقدم والأبتكار التقنيين . وأن النمو الأقتصادي تغيرات كمية في بعض المتغيرات الأقتصادية ، أما التنمية الأقتصادية فأنها تتضمن حدوث تغييرات نوعية في هذه المتغيرات [٥] .

ويمكن تلخيص أهم الأختلافات بين النمو والتنمية في الأتي :-

- النمو زيادة في الناتج القومي وأرتفاع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي ويحدث بفعل آلية السوق دون تدخل الدولة بينما التنمية عملية تراكمية إدراكية نتيجة لتدخل الدولة .
- لا يؤدي النمو في الزمن القصير إلى أحداث تغيرات هيكلية في الأقتصاد القومي بينما تعمل التنمية إلى إحداث تغيرات هيكلية في البناء الأقتصاديوالأجتماعي للدولة .
- النمو في الدول النامية قد يواكب إسقاطات النموذج المتقدم ويؤدي إلى أرتفاعالأستهلاك وتغير أنماطه ولكنه لا يتحول إلى تنمية إقتصاديةوإجتماعية ملموسة [٦] .

(١)فؤاد مرسي ، التخلف والتنمية ، الطبعة الأولى ، دار الوحدة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ، ١٩٨٢ ، ص ٩١ .
(٢) سهام الدين خيري ، العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية والنهوض في الدول النامية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة ، عدد: ٢٩ ، ٢٠١٢ ، ص ٣٠ .
(٣)طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري ، مصدر سابق ، ص ٤٤٣ .
(٤) المصدر السابق نفسه ، ص ٤٤٦ .
(٥) محمد حسن دخيل ،إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة : دراسة مقارنة ، الطبعة الأولى ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، ٢٠٠٩ ، ص ص ٢٨-٢٩ .
(٦)طاهر فاضل البياتي ، خالد توفيق الشمري ، مصدر سابق ، ص ٤٤٧ .

المبحث الثاني

(تحليل متغيرات الإقتصاد لدول العينة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣))

المطلب الأول : تحليل متغيرات الإقتصاد الإماراتي

أولآ:- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الإجمالي من المتغيرات المهمة لكل دولة حيث يتعبر المتغير الأهم الذي يعبر عن درجة النمو الإقتصادي وكذلك يعبر عن مستوى الرفاهية بالنسبة للفرد .حيث يقاس التطور في الناتج المحلي الإجمالي من خلال معدل النمو السنوي وفق الصيغة الآتية :-

معدل النمو السنوي = قيمة المتغير في السنة $_t$ / قيمة المتغير في السنة $_{t-1}$ *١٠٠% .

وكذلك يمكن قياس التطور في الناتج المحلي الإجمالي لمدة البحث من خلال معدل النمو المركب وفق الصيغة الآتية[١] :-

$$r = \left(\left(\frac{yt}{yo}\right)^{\frac{1}{t}} - 1\right) * 100\%$$

جدول (١)

الناتج المحلي الإجمالي بالإسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(مليون درهم)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٦٤٥٥٧٤		٤,٠٩٪
٢٠٠١	٦٥٢٧٣٤	١,١١٪	
٢٠٠٢	٦٦٨٦١٨	٢,٤٣٪	
٢٠٠٣	٧٢٧٤٦٠	٨,٨٠٪	
٢٠٠٤	٧٩٧٠٥٢	٩,٥٧٪	
٢٠٠٥	٨٣٥٧٥٠	٤,٨٦٪	
٢٠٠٦	٩١٧٩٦٥	٩,٨٤٪	
٢٠٠٧	٩٤٧١٩٧	٣,١٨٪	
٢٠٠٨	٩٧٧٤٣٠	٣,١٩٪	
٢٠٠٩	٩٢٦١٨٤	-٥,٢٤٪	
٢٠١٠	٩٤١٣٣١	١,٦٤٪	
٢٠١١	٩٨٧٣١٨	٤,٨٩٪	
٢٠١٢	١٠٣٣٥٠٤	٤,٦٨٪	
٢٠١٣	١٠٨٧٢٤٦	٥,٢٠٪	

الجدول من إعداد الباحثة .

المصدر: دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، إدارة الإحصاءات الإقتصادية، قسم الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يُلاحظ إن أعلى معدل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٦بسبب الوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال عام ٢٠٠٥ والظروف المواتية التي أدت إلى تطور وإنتعاشإقتصاد الدولة والخروج من الكثير من الأزمات التي كان لها الأثر السلبي على الموازين الإقتصادية خلال السنوات السابقة و كذلك قد حققت الميزانية العامـــة لـلـــدولة فائضاً لم يتحقق منذ الثمانينات[٢] .أما في عام ٢٠٠٩ فإن الناتج قد أنخفض ويقدر بحوالي

---

(١)ا.د.حسين ديكان درويش، قياس أثر الإنفاق الإستثماري والتخلف الزمني في تكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع الصناعي / تطبيق نموذج koyck للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠) ، مجلة التقني ، هيئة المعاهد التقنية (المعهد التقني / بابل) ، العدد ٣٩ ، ١٩٩٨ ، ص ٣١.

(٢)دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الإقتصاد، إدارة التخطيط، التقرير الإقتصادي والإجتماعي السنوي ٢٠٠٥، أكتوبر، ٢٠٠٦، ص ٥ .

(٩٢٦١٨٤) مليون درهم وبمعدل نمو سالب بلغ (٥,٢٤٪-) مقارنة مع عام ٢٠٠٨ ويرجع السبب إلى هذا الإنخفاض في الناتج إلى الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الإمريكية والتي أثرت سلباً على إقتصاديات الدول كافة وبخاصة إقتصاد دولة الإمارات حيث كانت أغلب الأموال مستثمرة في بنوك الولايات المتحدة وأن إقتصاد دولة الأمارات قائم على الإستثمارات الأجنبية المباشرة وأنخفاض أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية لذلك تأثر الإقتصاد الإماراتي تأثرآكبيرآ وكذلك التدهور المستمر في سعر صرف الدولار مقابل العملات الاخرى وتراجع مستويات الدخل الفردي والإنفاق الخاص والعام إنتهاءً بتباطؤ وتيرة النمو الإقتصادي الذي كلّهُ أنعكس على إنخفاض الناتج المحلي بهذا المستوى. وبلغ معدل النمو المركب لجميع السلسلة الزمنية ٤,٠٩٪ .

ثانياً : إجمالي تكوين رأس المال الثابت

أولت الحكومة الجانب الإستثماري إهتمامآخاصآ إذ تم تخصيص نسب مالية من الإيرادات العامة للدولة لتمويل مشاريع التنمية وتنمية القطاعات المختلفة ، كذلك قدمت الدعم والتسهيلات للقطاع الخاص بهدف زيادة كفاءته في تنفيذ بعض المشاريع الإستثمارية وجذب الإستثمارات الأجنبية المتمثلة في مشروعات المناطق الحرة بكافة الإمارات .

جدول (٢)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(مليون درهم)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٧٤,٨٥٢		١١,٩٥٪
٢٠٠١	٧٩,٥٩٣	٦,٣٣٪	
٢٠٠٢	٨٤,٩٨١	٦,٧٧٪	
٢٠٠٣	٩٤,٩٤٧	١١,٧٣٪	
٢٠٠٤	١٠١,٤٣٣	٦,٨٣٪	
٢٠٠٥	١٢١,٩١٢	٢٠,١٩٪	
٢٠٠٦	١٤٣,٣٩	١٧,٦٢٪	
٢٠٠٧	٢٢٣,٢٨٣	٥٥,٧٢٪	
٢٠٠٨	٢٥٩,٢٢	١٦,٠٩٪	
٢٠٠٩	٢٦٩,٢٢٤	٣,٨٦٪	
٢٠١٠	٢٦٢,٥٧١	-٢,٤٧٪	
٢٠١١	٢٧٤,٢٥٨	٤,٤٥٪	
٢٠١٢	٢٩٩,٣٦٩	٩,١٦٪	
٢٠١٣	٣٢٤,٦	٨,٤٣٪	

الجدول من إعداد الباحثة .

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، إدارة الإحصاءات الإقتصادية، قسم الحسابات القومية، إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يُلاحظ من خلال الجدول إن إجمالي تكوين رأس المال بلغ أقصى معدل نمو في عام ٢٠٠٧ حيث أصبح (٥٥,٧٢٪)، ويعود السبب في هذا الإرتفاع إلى زيادة الإستثمارات خلال هذه المدة من خلال زيادة عدد الأبنية السكنية والإنشاءات وزيادة شراء الآلات والمعدات وزيادة منتجات الملكية الفكرية المتمثلة بـ (إكتشاف المعادن، برامج الكمبيوتر، الإعمال الترفيهية الأدبية والفنية الأصلية ومنتجات الملكية الفكرية الأخرى) . و أنخفض مقـــدار إجمالي التكوين الرأسمالي لعام ٢٠١٠ حيث أصبح (٢٦٢,٥٧١) مليون درهم وبمعدل نمو سالب بلـــــغ

(-٢,٤٧٪) مقارنة مع عام ٢٠٠٩ حيث كان مقداره (٢٦٩,٢٢٤) مليون درهم، وبلغ معدل النمو المركب ١١,٩٥% .

ثالثآ :- إجمالي الرواتب والإجور

الأجر يشمل كافة العناصر المالية النقدية التي يقدمها صاحب العمل للعامل مقابل ما قدمه من جهد وما حققه من نتائج وأهداف، ويحصل عليهإمّا يومياً أو أسبوعياً . و نجد أيضا المرتب الذي يعرفه البعض على أنه ما يحصل عليه الموظف و يدفع له شهريا.

جدول (٣)

إجمالي الرواتب والإجور بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(مليون درهم)

السنة	الرواتب والأجور	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٨٥٥٦٤		١٢,٠٨٪
٢٠٠١	٩٠٢١٢	٥,٤٣٪	
٢٠٠٢	٩٨٤٤٣	٩,١٢٪	
٢٠٠٣	١١١٠٩٨	١٢,٨٦٪	
٢٠٠٤	١٢٣١١٥	١٠,٨٢٪	
٢٠٠٥	١٣٩٩٢٥	١٣,٦٥٪	
٢٠٠٦	١٥٨٥٥١	١٣,٣١٪	
٢٠٠٧	٢٠٥٦٤٥	٢٩,٧٠٪	
٢٠٠٨	٢٥٤٦٥٣	٢٣,٨٣٪	
٢٠٠٩	٢٤٤١٦٥	-٤,١٢٪	
٢٠١٠	٢٧٧٥٣٩	١٣,٦٧٪	
٢٠١١	٣١٥٣٣٩	١٣,٦٢٪	
٢٠١٢	٣٤٥٣٢٦	٩,٥١٪	
٢٠١٣	٣٧٦٧٤٢	٩,١٠٪	

الجدول من إعداد الباحثة .

المصدر : دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، إدارة الإحصاءات الإقتصادية، قسم الحسابات القومية، إجمالي الرواتب والإجور بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يلاحظ إن إجمالي الرواتب والإجور سجلت أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٧ حيث بلغ (٢٩,٧٠٪) بالمقارنة مع عام ٢٠٠٦ حيث كان معدل النمو (١٣,٣١٪).وإنخفضت في عام ٢٠٠٩ لتصل إلى (٢٤٤١٦٥) مليون درهم وبمعدل نمو سالب مقداره (-٤,١٢٪) وذلك بسبب إحداث الأزمة المالية التي حصلت وبسببها توقف نشاط جميع الأنشطة الإقتصادية وتراجُع مستوياتها في التقدم عن المستوى المطلوب، وبلغ معدل النمو المركب ١٢,٠٨% .

المطلب الثاني : تحليل متغيرات الإقتصاد المصري

أولآ:-الناتج المحلى الإجمالى

وهو من المؤشرات الرئيسية لنظام الحسابات القومية حيث يمثل المؤشر الرئيسي الذي يمثل حالة الإقتصاد الوطني والجدول الآتي يبين الناتج المحلي للدولة .

جدول (٤)

الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

(مليون جنيه)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٣٥٧٤٨٨,١٨٤٧		٤,١٩٪
٢٠٠١	٣٧٠١٢٦,١٩٨٨	٣,٥٤٪	
٢٠٠٢	٣٧٨٩٠٠	٢,٣٧٪	
٢٠٠٣	٣٩١٠٠٠	٣,١٩٪	
٢٠٠٤	٤٠٧٠٠٠	٤,٠٩٪	
٢٠٠٥	٤٢٥٢٠٠	٤,٤٧٪	
٢٠٠٦	٤٥٤٣٠٠	٦,٨٤٪	
٢٠٠٧	٤٨٦٥٠٠	٧,٠٩٪	
٢٠٠٨	٥٢١٣١٥,٣١٩٥	٧,١٦٪	
٢٠٠٩	٥٤٥٦٧٩,٥١١٣	٤,٦٧٪	
٢٠١٠	٥٧٣٧٦٦,٩١٧٣	٥,١٥٪	
٢٠١١	٥٨٣٨٩١,٤٤٧٤	١,٧٦٪	
٢٠١٢	٥٩٦٨٩٠,٠٣٧٦	٢,٢٣٪	
٢٠١٣	٦٠٩٤٣٠,٢٢١٨	٢,١٠٪	

الجدول من إعداد الباحثة

المصدر : البنك الدولي، البيانات، كل المؤشرات، الناتج المحلي الإجمالي (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يُلاحظ إن الناتج المحلي الإجمالي بلغ أقصى معدل نمو في عام ٢٠٠٨ يصل مقدار الناتج إلى (٥٢١٣١٥,٣١٩٥) مليون جنيه وبإعلى معدل نمو مقداره (٧,١٦٪) ويعود السبب في ذلك إلى إن مصر شهدت بعض التغيرات الجوهرية في مختلف جوانب الحياة، وكذلك تبنت برنامج للإصلاح الإقتصادي لكي تواجه الظروف الإقتصادية الصعبة وكان الهدف منه هو أصلاح الخلل الهيكلي و المالي للإقتصاد المصري والعمل على زيادة معدلات النمو الإقتصادي ورفع مستوى معيشة الأفراد وتحسين دخولهم.لكن ما لبث هذا الوضع كثيراً حتى قامت الثورة الشعبية التي أسقطت نظام حكم الرئيس مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ حيث أنخفض معدل النمو إلى (١,٧٦٪) مقارنة عما كان عليه في عام ٢٠١٠ حيث تدهورت أوضاع البلد سواء أكانت الإقتصادية أم الإجتماعية أم السياسية التي كان لها الأثر المباشر في تباطؤ عجلة النمو الإقتصادي حيث أزادت البطالة وأرتفع معدل التضخم وأنخفضت صادرات البلد وتدهور سعر صرف العملة إتجاه العملات الأخرى وكذلك زيادة الضغوط والتحديات التي تتعرض لها قوى الجيش من خلال تدفق السلاح غير الشرعي عبر الحدود وتسلل عناصر مخربة للبلد، وبلغ معدل النمو المركب ٤,١٩% .

ثانياً:- إجمالي تكوين رأس المال الثابت

يشمل إجمالي تكوين رأس المال الثابت الإنفاق على حيازة السلع الرأسمالية الجديدة مضافاً اليها التجديدات والتحسينات على السلع الرأسمالية القائمة . والجدول الآتي يبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت للدولة .

جدول (٥)

إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص وحسب الإنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) (مليون جنيه)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٦٥٤٠٧,٨٣٠٤		٣,٦٩٪
٢٠٠١	٦٣٩٧٦,٣٤٥٩	-٢,١٩٪	
٢٠٠٢	٦٧٥٠٠	٥,٥١٪	
٢٠٠٣	٦١٩٢٦,٩٢٩٢	-٨,٢٦٪	
٢٠٠٤	٦٥٨٨٦,٨٤٠٨	٦,٣٩٪	
٢٠٠٥	٧٤٧١٣,٧٨٧٤	١٣,٤٠٪	
٢٠٠٦	٨٥٠٢٥,٥٣٨١	١٣,٨٠٪	
٢٠٠٧	١٠٧٠٥٩,٩٠٧٦	٢٥,٩٢٪	
٢٠٠٨	١٢٠٨٢٩,٨٢١٨	١٢,٨٦٪	
٢٠٠٩	١٠٧٨٨٣,٤٠٣٦	-١٠,٧١٪	
٢٠١٠	١١٧٣٢٦,٩٣١٢	٨,٧٥٪	
٢٠١١	١١٨٠٦٨,٨٨٤٧	٠,٦٣٪	
٢٠١٢	١١٦٤٢٧,٣٩٨٣	-١,٣٩٪	
٢٠١٣	١٠٤٧٦٧,٤٣٦٥	-١٠,٠١٪	

الجدول من إعداد الباحثة .

المصدر : البنك الدولي، البيانات، كل المؤشرات، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يُلاحظ أن إجمالي التكوين يبدأ في عام ٢٠٠٠ بمقدار (٦٥٤٠٧,٨٣٠٤) مليون جنيه وينخفض بعد ذلك في عام ٢٠٠١ ليصل إلى (٦٣٩٧٦,٣٤٥٩) مليون جنيه وبمعدل نمو سالب مقداره (-٢,١٩٪) ويعود السبب في هذا الإنخفاض إلى إنخفاض الإيرادات النفطية بالإضافة إلى الصعوبات التي تعرض إليها قطاع السياحة في مصر والتأثر بالتوتر الحاصل في قطاعي الضفة الغربية وغزة إذ يعمل اكثر من (٢,٢) مليون عامل مصري[١]، الأمر الذي انعكس سلباً وأدى إلى تراجع كافة الإيرادات المصرية وبالتالي إنخفاض الإستثمارات خلال هذا العام . وأخذ بعد ذلك إجمالي تكوين رأس المال الثابت بالإرتفاع منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠٠٨ حيث بلغ أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٧ حيث كان مقداره مساوي لـ (٢٥,٩٢٪) وكان مقدار إجمالي التكوين بالغ (١٠٧٠٥٩,٩٠٧٦) مليون جنيه وسبب هذا الإرتفاع هو تحسن الظروف الإقتصادية في البلد وتحسن سعر صرف الجنيه المصري أمام العملات الأخرى وزيادة حجم الإستثمارات الأجنبية في البلد إلى الضعف . اما معدل النمو المركب فقد بلغ ٣,٦٩% .

---

(١) الهيئة العامة الإستعلامات المصرية ، مجلة مصر المعاصرة ، القاهرة ، العدد ٤٠، ٢٠٠٦ ، ص ٨ .

ثالثاً:- إجمالي الرواتب و الأجور

تعتبر الأجور و مختلف التعويضات الملحقة بها من أهم الحقوق الأساسية للعاملين. و نجد أيضاً المُرتب الذي يُعرف بأنه ما يحصل عليه الموظف ويصرف له شهرياً .

والجدول الآتي يبين مقدار الرواتب والأجور في مصر.

جدول (٦)
إجمالي الرواتب والأجور بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون جنيه)

السنة	الرواتب والإجور	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٢٢,١٨		١٥,٢٠%
٢٠٠١	٢٥,٢١٧	١٣,٦٩٪	
٢٠٠٢	٢٨,٢٣٨	١١,٩٨٪	
٢٠٠٣	٣١,٥٤٩	١١,٧٣٪	
٢٠٠٤	٣٧,٢٦٦	١٨,١٢٪	
٢٠٠٥	٤١,٥٤٦	١١,٤٨٪	
٢٠٠٦	٤٦,٧١٩	١٢,٤٥٪	
٢٠٠٧	٥٢,١٥٣	١١,٦٣٪	
٢٠٠٨	٦٢,٨٣٩	٢٠,٤٩٪	
٢٠٠٩	٧٩,١٤٧	٢٥,٩٥٪	
٢٠١٠	٨٥,٣٦٩	٧,٨٦٪	
٢٠١١	٩٦,٢٧١	١٢,٧٧٪	
٢٠١٢	١٢٥,٥٦	٣٠,٤٢٪	
٢٠١٣	١٣٩,٥٤٧	١١,١٤٪	

الجدول من إعداد الباحثة .

المصدر : صندوق النقد العربي، نشرة الإحصائيات الإقتصادية للدول العربية، عدد ٣١، ٢٠١١، للسنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٢)، ص ٢٧٦، نشرة الإحصائيات الإقتصادية للدول العربية، عدد ٣٣ ، ٢٠١٣ ، للسنوات (٢٠٠٣-٢٠١٣)، ص ٢٧٦ .

يُلاحظ أن قيمة الرواتب والأجورتأخذ بالإرتفاع منذ عام ٢٠٠٠ حيث بلغت (٢٢,١٨) مليون جنيه وأستمر هذا الأرتفاع لغاية عام ٢٠١٣ حيث وصلت إلى (١٣٩,٥٤٧) مليون جنيه وبمعدل نمو بلغ (١١,١٤٪) وسبب هذه الزيادة المستمرة هو زيادة الإيرادات العامة للدولة الضريبية وغير الضريبية، وبالتالي أرتفاع حصيلة الكمارك و زيادة الأنتاج الذي قام به العاملون أدى إلى زيادة عدد المبيعات والذي بدوره أدى إلى زيادة الإنفاق على الأجور والرواتب وأرتفاع بند المنح والمزايا الإجتماعية وهذا الإرتفاع سببهُ قيام الدولة بأصلاح نظام المعاشات والأخذ بنظام المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص في تنفيذ مشروع التنمية وأن بزيادة جذب الإستثمارات الأجنبية داخل البلد أدى إلى زيادة حجم التوظيف وزيادة فرص العمل لدى الشركات والمصانع وبلغ معدل النمو المركب (١٥,٢٠٪) وبالتالي كل هذه عوامل ساهمت في بقاء الرواتب والأجور في تزايد مستمر خلال الفترة المذكورة .

المطلب الثالث : تحليل متغيرات الإقتصاد العراقي

أولآ:- الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج المحلي الأجمالي من أهم المؤشرات الأقتصادية المستخدمة في التحليل الأقتصادي كونه يرصد السلوك الأقتصادي في رسم السياسات والمساعدة في عملية أتخاذ القرارات واجراء المقارنات بين الدول .
والجدول الآتي يبين الناتج المحلي الإجمالي للدولة .

جدول (٧)
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (١٩٨٨=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الأجمالي	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨,٦		٤,٥٧٪
٢٠٠١	٤٣٣٣٥,١	٢,٣١٪	
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤,٩	-٦,٩٠٪	
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	-٣٣,١٠٪	
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٥٤,١٦٪	
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٤,٤٠٪	
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	١٠,١٦٪	
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	١,٣٨٪	
٢٠٠٨	٥١٧١٦,٦	٦,٦١٪	
٢٠٠٩	٥٤٧٢١,٢	٥,٨١٪	
٢٠١٠	٥٧٧٥١,٦	٥,٥٤٪	
٢٠١١	٦٣٦٥٠,٤	١٠,٢١٪	
٢٠١٢	٧٠٢٠١,٣	١٠,٢٩٪	
٢٠١٣	٧٥٦٨٥,٧	٧,٨١٪	

الجدول من إعداد الباحثة .
المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية ، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣).

في عام ٢٠٠٢ انخفض نمو الناتج مقارنة بعام ٢٠٠١ بمقدار سالب (٦,٩٠٪-) وذلك بسبب الأحداث التي حدثت في ١١ من شهر أيلول لعام ٢٠٠١ في الولايات المتحدة وأدى ذلك إلى أختلال في الأسواق العالمية وأنعكس ذلك على صادرات البلد التي كانت مرتبطة بتلك الأسواق . ليعود الناتج بعد ذلك بالأرتفاع في عام ٢٠٠٤ وبمعدل نمو مرتفع مقداره (٥٥,١٦٪) بسبب عملية إعادة التصدير للنفط الخام حيث أن العوائد التي جاءت من تلك العملية كانت كفيلة بأرتفاع الناتج وتحقيقه لمستوى النمو المرتفع هذا . وبلغ معدل النمو المركب ٤,٥٧% .

ثانيآ:-إجمالي تكوين رأس المال الثابت

تعتبر التقديرات الخاصة لإجمالي تكوين رأس المال الثابت من المؤشرات المهمة والضرورية للأقتصاد العراقي لأنها تقدم عرضآتأريخياً للخطة الأستثمارية التابعة للبلد . والجدول الآتي يبين إجمالي تكوين رأس المال الثابت للعراق .

جدول (٨)
إجمالي تكوين رأس المال الثابت للقطاعين العام والخاص حسب الأنشطة الأقتصادية بالأسعار الثابتة
(١٩٨٨=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون دينار)

السنة	إجمالي تكوين رأس المال الثابت	معدل النمو السنوي	معدل النمو المركب
٢٠٠٠	٢٨٢٠,٨٨٦٢		١٨,٦٥٪
٢٠٠١	٤٥٨٢,٤٩٦٢	٦٢,٤٥٪	
٢٠٠٢	٣٣١٨,٢٦١٦	-٢٧,٥٩٪	
٢٠٠٣	--	-١٠٠,٠٠٪	
٢٠٠٤	٤٣٢٧,٩٨١٣		
٢٠٠٥	٨٦٥٠,٥٩٤٦	٩٩,٨٨٪	
٢٠٠٦	١٧٢١٢,٤٧٠٦	٩٨,٩٧٪	
٢٠٠٧	٥٦٥٧,٢٥٩	-٦٧,١٣٪	
٢٠٠٨	٩٩٤٨,٦٩٤٦٤	٧٥,٨٦٪	
٢٠٠٩	٥٩١٩,٨١٠٢٤	-٤٠,٥٠٪	
٢٠١٠	١١٥٤٠,٢١٥١٤	٩٤,٩٤٪	
٢٠١١	١١٩٣٦,٧٢٤٤٩	٣,٤٤٪	
٢٠١٢	١٥٧٩٩,٥٢٣٩٧	٣٢,٣٦٪	
٢٠١٣	٢٦٠٤٣,٠٤١٣١	٦٤,٨٣٪	

الجدول من إعداد الباحثة .
المصدر : البنك المركزي العراقي، الأحصائيات، النشرات السنوية (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

في عام ٢٠٠٢أنخفض إجمالي التكوين البالغ (٣٣١٨,٣) مليون دينار مقارنة مع عام ٢٠٠١ والبالغ (٤٥٨٢,٥) مليون دينار بمعدل نمو سالب مقداره (-٢٧,٥٩٪) بسبب انخفاض اقيام الموازنة العامة للدولة وكذلك التخصيصات الأستثمارية للمشاريع .وأخذ إجمالي التكوين لرأس المال بالزيادة منذ عام ٢٠٠٤ ولغاية عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو لسنة ٢٠٠٦ مقداره (٩٨,٩٧٪) بسبب أرتفاع مساهمة الدول المانحة وكذلك زيادة التخصيص الأستثماري .بلغ معدل النمو المركب ١٨,٦٥% .

ثالثاً :- إجمالي الرواتب والأجور
الرواتب هي عبارة عن مبالغ مالية يتلقاها الأشخاص الموظفون لدى الدولة وتكون هذه الرواتب محددة في جدول ينص عليه القانون، أما الأجور هي مبالغ مالية يتلقاها شخص يدعى بالعامل وهو الذي يحدد مبلغ الأجر حيث نجد أن أجرة العامل تتحدد في السوق عن طريق قوى العرض والطلب أذن الأجر هو غير ثابت بل يحدده العامل نفسه، والجدول الآتي يبين إجمالي الرواتب والإجور في العراق .

جدول (٩)
إجمالي الرواتب والأجور بالأسعار الثابتة (٢٠٠٧=١٠٠) للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون دينار)

السنة عمود (١)	الرواتب والأجور بالأسعار الجارية عمود (٢)	الرقم القياسي لإسعار المستهلك عمود (٣)	الرواتب والأجور بالأسعار الثابتة عمود (٤) *	معدل النمو السنوي عمود (٥)	معدل النمو المركب عمود (٦)
٢٠٠٠	٢١٨٧٧٨٥,٨	١٥,٥	١٤١١٤٧,٤٧١		١٠,٠١٪
٢٠٠١	٢٧٢٥٨٣٤	١٨	١٥١٤٣٥,٢٢٢٢	٧,٢٩٪	
٢٠٠٢	٣٣٩٤٢٠١,٧	٢١,٥	١٥٧٨٦٩,٨٤٦٥	٤,٢٥٪	
٢٠٠٣	٣٦٥٤٠٦٦,٢	٢٨,٧	١٢٧٣١٩,٣٧٩٨	-١٩,٣٥٪	
٢٠٠٤	٨٣٧١٠٩٥,٧	٣٦,٤	٢٢٩٩٧٥,١٥٦٦	٨٠,٦٣٪	
٢٠٠٥	١٠٧٩٠٧٣٧	٤٩,٩	٢١٦٢٤٧,٢٣٤٥	-٥,٩٧٪	
٢٠٠٦	١٦٥٧٣٧٣٢,٥	٧٦,٤	٢١٦٩٣٣,٦٧١٥	٠,٣٢٪	
٢٠٠٧	٢١٣٧١٦٨٨,٥	١٠٠	٢١٣٧١٦,٨٨٥	-١,٤٨٪	
٢٠٠٨	٣٤٤٠٠٧٨٦,١	١١٢,٧	٣٠٥٢٤٢,١١٢٧	٤٢,٨٣٪	
٢٠٠٩	٣٥٢٢٨٠٩٥,٦	١٢٢,١	٢٨٨٥١٨,٣٩١٥	-٥,٤٨٪	
٢٠١٠	٤١٥٦٠٨٧٦,١	١٢٥,١	٣٣٢٢٢١,٢٣١٨	١٥,١٥٪	
٢٠١١	٤٥٩١٩٠٧٢,١	١٣٢,١	٣٤٧٦٠٨,٤١٨٦	٤,٦٣٪	
٢٠١٢	٥٩٤٧٦٠٦٥,٣	١٤٠,١	٤٢٤٥٢٥,٨٠٥١	٢٢,١٣٪	
٢٠١٣	٦٩٦٢١٤١٢,٤	١٤٢,٧	٤٨٧٨٨٦,٥٦٢	١٤,٩٣٪	

الجدول من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات وزارة التخطيط العراقية .
المصدر :- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، إجمالي الرواتب والأجور بالأسعار الجارية والرقم القياسي لأسعار المستهلك للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٠) .
*عمود (٤) ناتج من قسمة عمود (٢) / عمود (٣) .
يلاحظ أن إجمالي الرواتبوالإجورأنخفضت في عام ٢٠٠٣ لتصل إلى (١٢٧٣١٩,٣٧٩٨) مليون دينار وبمعدل نمو سالب مقداره (١٩,٣٥٪-) وذلك بسبب ظروف الحرب وعمليات السلب والنهب التي تعرض لها البلد ، بعد ذلك أرتفع إجمالي الرواتب في عام ٢٠٠٤ ليصل إلى (٢٢٩٩٧٥,١٥٦٦) مليون دينار وبمعدل نمو موجب بلغ (٨٠,٦٣٪)و يرجع سبب هذا الإرتفاع إلى تحسن الأوضاع وزيادة مقدار الرواتب للموظفين حيث أصبحت الرواتب تعطى بالدولار خلال هذه السنة فأرتفع المستوى المعيشي للفرد وأنعكس ذلك على زيادة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي ، وسجلت إجمالي الرواتب والأجور معدل نمو مركب مقداره (١٠,٠١٪) .

المبحث الثالث

(قياس وتحليل إتجاهات النمو الإقتصادي لدول العينة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)

المطلب الأول : توصيف وصياغة النماذج القياسية

اولاً:- توصيف المتغيرات الأساسية

جدول (١٠)
الرموز الخاصة بالأنموذج القياسي المقدر ومعانيها الإقتصادية

الرمز بالتقدير	المعنى الإقتصادي
Y	الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
L	إجمالي الرواتب والأجور
K	إجمالي تكوين رأس المال الثابت

ثانياً : صياغة الأنموذج القياسي

١. الأنموذج القياسي الخاص بدالة الإنتاج كوب دوكلاس (Cobb – Douglus Production Function) :-

(١-١) الناتج المحلي الإجمالي (Y) دالة أسية بإجمالي الإجور والرواتب (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) في الإمارات ومصر والعراق كما في المعادلة الآتية :-

$Y = f(L , K)$

$Y = A . L^{\alpha} . K^{B} . ei$ ..... (١) where ei : Random Error

٢. الأنموذج القياسي الخاص بأنموذج كالدور (Kaldor Model) :-

(١-٢) الناتج المحلي الإجمالي (Y) دالة بإجمالي الرواتب والأجور في الإمارات و العراق كما في المعادلة الآتية :-

$Y = f(L)$

$Y = A . L^{\alpha} . ei$ ..... (٢)

(٢-٢) الناتج المحلي الإجمالي دالة بإجمالي تكوين رأس المال الثابت في مصر كما في المعادلة الآتية :-

$Y = f(k)$

$Y = A . K^{B} . ei$ ..... (٣)

٣. الأنموذج الرياضي الخاص بهارود – دومار (Harrod – Domar Model) :-

سيتم إعتماد صيغة هارود –دومار الإجمالية لدول العينة من خلال الصيغة الآتية :-

$$r = \frac{S}{\lambda} = \frac{I/Y}{I/\Delta Y} \quad \text{..... (٤)}$$

إختبار الإستقرارية للسلاسل الزمنية (Stability Testing Of Time Series)

غالباً ما تتسم السلاسل الزمنية التي تصف المتغيرات الإقتصادية الكلية بعدم الإستقرار، إذ يعد شرط الإستقرار أساسياً في دراسة وتحليل السلاسل الزمنية فإذا لم تكن السلاسل الزمنية مستقرة فأنه لن يتم الحصول على نتائج سليمة و سوف يتم فحص السلاسل الزمنية لكل من العراق والامارات ومصر لمتغيرات الناتج المحلي الإجمالي والرواتب والإجور وإجمالي تكوين رأس المال الثابت للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) للتأكد من مدى سكونهم بالإضافة إلى تحديد رتبة كل متغير من خلال برنامج (Eviews ٧) وإجراء إختبار جذر الوحدة، وهناك عدة إختبارات لجذر الوحدة (The Unit Root Test) من خلالها يمكن التعرف على إستقرارية السلسلة ودرجة تكاملها منها إختبار ديكي –فولر البسيط وإختبار ديكي –فولر الموسع وإختبار فيليبس وبيرون (Phillips – Perron) . حيث أظهرت نتائج إختبار(ADF) إلى إن المتغيرات جميعها غير مستقرة (Nonstationarety) عند مستويتها الإولى (Levels) ، حيث كانت قيم (t) المحتسبة اقل من الجدولية حيث كانت قيم (R^2)، (F)، (t) ليست بالمستوى الإحصائي المقبول بعد ذلك أجري إختبار ديكي – فولر الموسعفأن متغيرات الإمارات ومصر غير مستقرة بالفرق الأول وبعد أخذ الفرق الثاني (Second – difference) تبين إنها مستقرة عند مستوى معنوية (٥٪) كما وكانت نتائج الإختبارات الإحصائية عالية ومقبولة وهذا يعني إنها متكاملة من الدرجة الثانية بوجود قاطع أو قاطع وإتجاه عام . وبعد أخذ الفرق الأول (First – difference) تبين أن متغيرات العراق قد إستقرت عند مستوى معنوية (٥٪) كما كانت نتائج (R^2) و (F) و (D.W) و (t) مقبولة إحصائياً ، وعندما تكون جميع المتغيرات مستقرة عند الفروق الأولى هذا يعني إنها متكاملة (Cointegration) من الدرجة الأولى I(١) سواء أكان ذلك بوجود قاطع أم قاطع وإتجاه عام .

المطلب الثاني : تقدير وتحليل النماذج القياسية المنتخبة

أولآ : الإمارات

- **<u>تقدير دالة الإنتاج كوب دوكلاس</u>** :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الرواتب والأجور (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج على النحو الآتي :-

$$Y = ٤,٤٨١_{*}\ L^{(٠,٢٤)}{*}K^{(٠,٠٨)} \ldots\ldots (٥)$$

t : (١,٣٢) (٠,٤٤)

$R^{٢}$ = ٩٢٪ F = ٦٣,٢٣١٥٩ D.W = ٠,٥٣

يُعد الأنموذج رقم(٥) مقبولاً من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(٦٣,٢٣١٥٩)** وهي أكبر من الجدولية والبالغة (٧,٢١) ، و قد أظهرت النتائج أن معامل التحديد **($R^{٢}$)** بلغت قيمته **(٩٢٪)** مما يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة (الرواتب والإجور ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تفسر ما مقداره **(٩٢٪)** من التغيرات الحاصلة بالمتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي) وبحسب ما أظهرتهُ قيم **(t)** نلاحظ أن قيمتها المحتسبة لمعامل الرواتب والإجور والبالغة **(١,٣٢)** هي أكبر من قيمة **(t)** الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨)** وعند وهذا ما يؤكد معنوية المعلمة ، أما عند مقارنة قيمة **(t)** المحتسبة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والبالغة **(٠,٤٤)** هي اصغر من قيمة **(t)** الجدولية عند والبالغة **(٢,٧١٨)** وبالتالي عدم معنوية المعلمة.يلاحظ أن قيمة داربن واتسن **(Durbin – Watson)** بلغت **(٠,٥٣)** عند مقارنتها مع **(λ=١,٨٥٧)** يلاحظ أن هناك مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية .ويلاحظ من خلال إشارات المعالم التي تم تقديرها إتفاقها مع منطق النظرية الإقتصادية إذ أن زيادة عنصر العمل (الرواتب والإجور) بنسبة **١٠٠%** يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **(٠,٢٤)** ، وفي حالة زيادة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بنسبة **١٠٠%** سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة **(٠,٠٨)** في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن معلمة الحد الثابت والبالغة **(٤,٤٨١)** أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الكفاءة الإنتاجية العالية وبالتالي فأن هذه النتائج متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية من خلال إشارات المعالم وقيم الإختبارات الإحصائية لذا فأن هذا الأنموذج مقبول من الناحية الإقتصادية .

- **<u>تقدير أنموذج كالدور</u>** :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) والرواتب والإجور (L) بعد القسمة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج كما يلي :-

$$Log\ Y = -٢,٨٨٧ + ٢,١٧٤\ Log\ L \ldots\ldots (٦)$$

t : (٢,٠٤٢)

$R^{٢}$ = ٢٦٪ F = ٤,١٦٨ D.W = ٠,١٣

يُعد الأنموذج **(٦)** غير مقبول من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(٤,١٦٨)** وهي أصغر من قيمة **(F)** الجدولية والبالغة **(٤,٧٥)** وهذا غير مقبول بالنظر للعلاقة بين إجمالي الرواتب والإجور التي تمثل هنا (كثافة عنصر الإنتاج) وبين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل (الإنتاجية) وبالتالي فأن النموذج غيرمعنوي، كذلك وأظهرت النتائج قيمة **($R^{٢}$)** التي بلغت **(٢٦٪)** والتي تدل على إنخفاض القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل (الرواتب والأجور) يفسر ما نسبته **(٢٦٪)** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)وأن القيمة المنخفضة لمعامل التحديد هذه تعد غير مقبولة من الناحية الإقتصاديةلإنخفاض قيمة **(F)**أيضآ . يلاحظ أن قيمة **(t)** المحتسبة بلغت **(٢,٠٤٢)** وهي أعلى من الجدولية والبالغة **(١,٣٥)** مما يدل على معنوية المعلمة . و يلاحظ أن إحصاءة داربن واتسن المحتسبة بلغت **(٠,١٣)** مما يدل على وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية . لكن إشارة المعلمة (الرواتب والأجور) موجبة ومعنوية أي بزيادة كثافة عنصر الإنتاج وحدة واحدة فإن الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) يزداد بمقدار **(٢,١٧٤)** وهذه العلاقة الطردية تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية ، وبالتالي يعول فقط إقتصادياً على معلمة الكثافة لعنصر الإنتاج .

- **تقدير أنموذج هارود –دومار :-** تم أستخراج معدل النمو للإقتصاد الإمارات وفق القانون الرياضي الذي سبق ذكره حيث كانت النتائج كما يلي :-

جدول (١١)
بيانات أنموذج هارود –دومار في الإمارات للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون درهم)

السنة	Y	I	ΔY	I / ΔY	I / Y	معدل النمو الإقتصادي r = (I / Y) / (I / ΔY)
٢٠٠٠	٦٤٥٥٧٤	٧٤,٨٥٢			٠,٠٠٠١١٦	
٢٠٠١	٦٥٢٧٣٤	٧٩,٥٩٣	٧١٦٠	٠,٠١١١١٦٣٤١	٠,٠٠٠١٢٢	١,١٠٪
٢٠٠٢	٦٦٨٦١٨	٨٤,٩٨١	١٥٨٨٤	٠,٠٠٥٣٥٠١٠١	٠,٠٠٠١٢٧	٢,٣٨٪
٢٠٠٣	٧٢٧٤٦٠	٩٤,٩٤٧	٥٨٨٤٢	٠,٠٠١٦١٣٥٩٢	٠,٠٠٠١٣١	٨,٠٩٪
٢٠٠٤	٧٩٧٠٥٢	١٠١,٤٣٣	٦٩٥٩٢	٠,٠٠١٤٥٧٥٣٨	٠,٠٠٠١٢٧	٨,٧٣٪
٢٠٠٥	٨٣٥٧٥٠	١٢١,٩١٢	٣٨٦٩٨	٠,٠٠٣١٥٠٣٤٤	٠,٠٠٠١٤٦	٤,٦٣٪
٢٠٠٦	٩١٧٩٦٥	١٤٣,٣٩	٨٢٢١٥	٠,٠٠١٧٤٤٠٨٦	٠,٠٠٠١٥٦	٨,٩٦٪
٢٠٠٧	٩٤٧١٩٧	٢٢٣,٢٨٣	٢٩٢٣٢	٠,٠٠٧٦٣٨٣٠٧	٠,٠٠٠٢٣٦	٣,٠٩٪
٢٠٠٨	٩٧٧٤٣٠	٢٥٩,٢٢	٣٠٢٣٣	٠,٠٠٨٥٧٤٠٧٥	٠,٠٠٠٢٦٥	٣,٠٩٪
٢٠٠٩	٩٢٦١٨٤	٢٦٩,٢٢٤	-٥١٢٤٦	-٠,٠٠٥٢٥٣٥٦١	٠,٠٠٠٢٩١	-٥,٥٣٪
٢٠١٠	٩٤١٣٣١	٢٦٢,٥٧١	١٥١٤٧	٠,٠١٧٣٣٤٨٥٢	٠,٠٠٠٢٧٩	١,٦١٪
٢٠١١	٩٨٧٣١٨	٢٧٤,٢٥٨	٤٥٩٨٧	٠,٠٠٥٩٦٣٨١٦	٠,٠٠٠٢٧٨	٤,٦٦٪
٢٠١٢	١٠٣٣٥٠٤	٢٩٩,٣٦٩	٤٦١٨٦	٠,٠٠٦٤٨١٨١٣	٠,٠٠٠٢٩	٤,٤٧٪
٢٠١٣	١٠٨٧٢٤٦	٣٢٤,٦	٥٣٧٤٢	٠,٠٠٦٠٣٩٩٦٩	٠,٠٠٠٢٩٩	٤,٩٤٪

الجدول من إعداد الباحثة .
المصدر :- دولة الإمارات العربية المتحدة، المركز الوطني للإحصاء، إدارة الإحصاءات الإقتصادية، قسم الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠١٣-٢٠٠٠) .

بلغ أعلى معدل نمو وفقاً لأنموذج هارود –دومار في الإمارات في عام ٢٠٠٦ حيث وصل إلى (٨,٩٦٪) ويعود السبب في ذلك إلى إرتفاع الناتج المحلي الإجمالي من (٨٣٥٧٥٠) مليون درهم في عام ٢٠٠٥ إلى (٩١٧٩٦٥) مليون درهم في عام ٢٠٠٦ وكذلك الإستثمار أرتفع من (١٢١,٩١٢) مليون درهم في عام ٢٠٠٥ إلى (١٤٣,٣٩) مليون درهم في عام ٢٠٠٦ وأن هذه الزيادة المرتفعة جاءت نتيجة للوضع الذي ساد أسواق النفط العالمية خلال تلك الفترة أدى إلى تطور وإنتعاشإقتصاد الدولة والخروج من الكثير من الأزمات ، أما أقل معدل للنمو حققته الدولة هو في عام ٢٠٠٩ حيث بلغ (٥,٥٣٪-) ويعود السبب في ذلك إلى الأزمة المالية التي حدثت في عام ٢٠٠٨ في الولايات المتحدة الإمريكية والتي أثرت سلباً على إقتصاديات الدول كافة وبخاصة إقتصاد دولة الإمارات .

ثانياً : مصر

- تقدير دالة الإنتاج كوب دوكلاس :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الرواتب والأجور (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج كما يلي :-

$$Y = ٤,١٥١٤ * L^{(٠,٢٣)} * K^{(٠,٢٢)} \quad \ldots\ldots (٧)$$

t : **(١٧,٧١) (٧,٩٤)**
R^2 = ٩٩٪ F = ١٣٦٧,٨١٤ D.W = ١,٩٢

يُعد الأنموذج رقم (٧)مقبولآ من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(١٣٦٧,٨١٤)** مقارنة بقيمة **(F)** الجدولية والبالغة **(٧,٢١)** وهذا أمر مقبول بحكم طبيعة العلاقة الفنية التي تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والعوامل المؤثرة فيه، كما وأظهرت نتائج التقدير أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته **(٩٩٪)** مما يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة (الرواتب والإجور، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تفسر ما مقداره **(٩٩٪)** من التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي) . وبحسب ما أظهرتهُ قيم إحصاءة**(t)** نلاحظ أن قيمة **(t)** المحتسبة لمعامل الرواتب والإجور والبالغة **(١٧,٧١)** هي أكبر من قيمة **(t)** الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨)** وهذا ما يؤكد على معنوية المعلمة المقدرة، أما عند مقارنة قيمة **(t)** المحتسبة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والبالغة **(٧,٩٤)** هي أكبر من قيمة **(t)** الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨)** مما يدل على معنوية المعلمة . ويلاحظ أن قيمة داربن واتسن **(Durbin – Watson)** بلغت **(١,٩٢)** عند مقارنتها مع القيمة الجدولية**(du = ١,٢٥٤ , dl = ٠,٦٦٠ , DW = ٠,٠١)** يلاحظ إنها قريبة على **(٢)** مما يدل على وجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وبالتالي فأنه يمكن القولأن هذا النموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين أي أن البواقي العشوائية تتوزع في حدود ضيقة أعلى خط العينة وأسفله، وبالتالي فأن الأنموذج مقبول من الناحية القياسية والإقتصادية .ويلاحظ من خلال إشارات المعالم التي تم تقديرها والخاصة بالعمل ورأس المال إتفاقها مع منطق النظرية الإقتصادية إذ أن زيادة عنصر العمل (الرواتب والإجور) بنسبة ١٠٠% يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **(٠,٢٣)**، وفي حالة زيادة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بنسبة ١٠٠% سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة **(٠,٢٣)** في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن مقدار الحد الثابت و البالغ **(٤,١٥١٤)** أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الكفاءة الإنتاجية العالية . وبالتالي فأن هذه النتائج متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية من خلال إشارات المعالم وقيم الإختبارات الإحصائية لذا يعد هذا الأنموذج مقبول من الناحية الإقتصادية .

- **<u>تقدير أنموذج كالدور</u>** :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) و إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) بعد القسمة على إجمالي الرواتب والإجور (L) حيث ظهرت النتائج كما يأتي :-

Log Y= ٠,٦٤٤ + ١,٠٢٥ Log K ..... (٨)
t : **(١٢,٢٧)**
R^2= ٩٢,٦٪ F = ١٥٠,٦٠٣١ D.W = ٠,٦٨

يُعد الأنموذج **(٨)**مقبولاً من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(١٥٠,٦٠٣١)** وهي أكبر من قيمة **(F)** الجدولية والبالغة **(٩,٣٣)** وهذا مقبول بالنظر للعلاقة بين إجمالي تكوين رأس المال الثابت وبين الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي فأن النموذج معنوي ، وقد أظهرت النتائج قيمة **(R^2)** والتي بلغت **(٩٢,٦٪)** والتي تدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغير المستقل (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) يفسر ما نسبته **(٩٢,٦٪)** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي)وأن القيمة العالية لمعامل التحديد هذه تعد مقبولة من الناحية الإقتصادية وهذا ما يفسره أيضاًإرتفاع قيمة **(F)** . و يلاحظ أن قيمة **(t)** المحتسبة بلغت **(١٢,٢٧)** وهي أعلى من الجدولية والبالغة **(٢,٦١٨)** مما يدل على معنوية المعلمة .ويلاحظ أن إحصاءة داربن واتسن المحتسبة بلغت **(٠,٦٨)** عند مقارنتها مع **(λ= ١,٨٥٧)**وهي أقل منها مما يدل على وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية وأن هذه المشكلة يمكن تجاوزها لأن باقي القيم الإحصائية مرتفعة ومعنوية ، وبالتالي يمكن قبول النموذج من الناحية القياسية .كذلك فأن إشارة المعلمة (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) موجبة ومعنوية أي بزيادة كثافة عنصر رأس المال وحدة واحدة فإن الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) يزداد بمقدار **(١,٠٢٥)** وهذه العلاقة الطردية تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية وبالتالي فأن النمو الإقتصادي للبلد مرتفع ، وبالتالي يعد هذا الأنموذج مقبول من الناحية القياسية والإقتصادية بحسب ما أظهرته نتائج الإختبارات الإحصائية وإشارات المعالم .

- **<u>تقدير أنموذج هارود –دومار</u>** :- تم أستخراج معدل النمو للإقتصاد المصري وفق القانون الرياضي الذي سبق ذكره حيث كانت النتائج كما يلي :-

جدول (١٢)
بيانات أنموذج هارود – دومار في مصر للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون جنيه)

السنة	Y	I	ΔY	I / ΔY	I / Y	معدل النمو الإقتصادي r =(I / Y) / (I / ΔY)
٢٠٠٠	٣٥٧٤٨٨,١٨٤٧	٦٥٤٠٧,٨٣٠٤			٠,١٨٢٩٦٥٠١٣	
٢٠٠١	٣٧٠١٢٦,١٩٨٨	٦٣٩٧٦,٣٤٥٩	١٢٦٣٨,٠١٤١	٥,٠٦٢٢١٥١٠٧	٠,١٧٢٨٥٠٠٨٨	٣,٤١٪
٢٠٠٢	٣٧٨٩٠٠	٦٧٥٠٠	٨٧٧٣,٨٠١٢	٧,٦٩٣٣٥٨٧٢٣	٠,١٧٨١٤٧٢٦٨	٢,٣٢٪
٢٠٠٣	٣٩١٠٠٠	٦١٩٢٦,٩٢٩٢	١٢١٠٠	٥,١١٧٩٢٨٠٣٣	٠,١٥٨٣٨٠٨٩٣	٣,٠٩٪
٢٠٠٤	٤٠٧٠٠٠	٦٥٨٨٦,٨٤٠٨	١٦٠٠٠	٤,١١٧٩٢٧٥٥	٠,١٦١٨٨٤١٣	٣,٩٣٪
٢٠٠٥	٤٢٥٢٠٠	٧٤٧١٣,٧٨٧٤	١٨٢٠٠	٤,١٠٥١٥٣١٥٤	٠,١٧٥٧١٤٤٥٨	٤,٢٨٪
٢٠٠٦	٤٥٤٣٠٠	٨٥٠٢٥,٥٣٨١	٢٩١٠٠	٢,٩٢١٨٣٩٧٩٧	٠,١٨٧١٥٧٢٤٩	٦,٤١٪
٢٠٠٧	٤٨٦٥٠٠	١٠٧٠٥٩,٩٠٧٦	٣٢٢٠٠	٣,٣٢٤٨٤١٨٥١	٠,٢٢٠٠٦١٤٧٥	٦,٦٢٪
٢٠٠٨	٥٢١٣١٥,٣١٩٥	١٢٠٨٢٩,٨٢١٨	٣٤٨١٥,٣١٩٥	٣,٤٧٠٥٩٣٥٠٧	٠,٢٣١٧٧٨٧٦٧	٦,٦٨٪
٢٠٠٩	٥٤٥٦٧٩,٥١١٣	١٠٧٨٨٣,٤٠٣٦	٢٤٣٦٤,١٩١٨	٤,٤٢٧٩٤٩٢	٠,١٩٧٧٠٤٦٩٩	٤,٤٦٪
٢٠١٠	٥٧٣٧٦٦,٩١٧٣	١١٧٣٢٦,٩٣١٢	٢٨٠٨٧,٤٠٦	٤,١٧٧٢٠٧٧٩٢	٠,٢٠٤٤٨٥٣٥٤	٤,٩٠٪
٢٠١١	٥٨٣٨٩١,٤٤٧٤	١١٨٠٦٨,٨٨٤٧	١٠١٢٤,٥٣٠١	١١,٦٦١٦٦٥٦٣	٠,٢٠٢٢١٠٣٣٤	١,٧٣٪
٢٠١٢	٥٩٦٨٩٠,٠٣٧٦	١١٦٤٢٧,٣٩٨٣	١٢٩٩٨,٥٩٠٢	٨,٩٥٦٩٢٥٠٥٩	٠,١٩٥٠٥٦٦٩٥	٢,١٨٪
٢٠١٣	٦٠٩٤٣٠,٢٢١٨	١٠٤٧٦٧,٤٣٦٥	١٢٥٤٠,١٨٤٢	٨,٣٥٤٥٣٧٢٨٨	٠,١٧١٩١٠٤٧١	٢,٠٦٪

الجدول من إعداد الباحثة .
المصدر : البنك الدولي، البيانات، كل المؤشرات، الناتج المحلي الإجمالي، إجمالي تكوين رأس المال الثابت (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

وفقآ لأنموذج هارود – دومار في مصر فأن أقل معدل نمو بلغ (١,٧٣٪) في عام ٢٠١١ وذلك بسبب قيام الثورة الشعبية التي أسقطت نظام حكم الرئيس مبارك في ١١ فبراير ٢٠١١ حيث تدهورت أوضاع البلد الإقتصاديةوالإجتماعية والسياسية حيث كان لهذه الثورة الأثر الكبيرعلى تباطؤ عجلة النمو الإقتصادي حيث أرتفعت معدلات البطالة وأرتفع معدل التضخم وأنخفضت صادرات البلد والتدهور الذي حصل في سعر صرف العملة إتجاه العملات الأخرى . أما أعلى معدل نمو فقد تحقق في عام ٢٠٠٨ حيث بلغ (٦,٦٨٪) وذلك يرجع إلى الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي من (٤٨٦٥٠٠) مليون جنيه في عام ٢٠٠٧ إلى (٥٢١٣١٥,٣١٩٥) مليون جنيه في عام ٢٠٠٨ وكذلك زيادة إيرادات الدولةمن قناة السويس والنفط ومن قطاع السياحة فأرتفع بذلك حجم النمو إلى هذا الحد ، وخلال هذه الفترة منذ عام ٢٠٠٠ لغاية ٢٠١٣ لم يسجل معدل نمو سالب لكنه تدرج بين الإنخفاضوالإرتفاعتبعآ لظروف البلد خلال كل فترة .

ثالثآ : العراق

- **<u>تقدير دالة الإنتاج كوب دوكلاس</u>** :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) وإجمالي الرواتب والأجور (L) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث كانت النتائج على النحو الآتي :-

$$Y = ٢٢٥٥٣,٦٧ * L^{(٠,٠٩)} * K^{(٠,٢٦)} \quad \ldots\ldots (٩)$$

t : (٥,٠٠٤) (٠,٨٥)
٩١٪ F = ٥٦,٠٧ D.W = ١,٣٣ $= R^{٢}$

يُعد الأنموذج رقم (٩)مقبولآ من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(٥٦,٠٧)** مقارنة بقيمة **(F)** الجدولية والبالغة **(٧,٢١)** وهذا أمر طبيعي بحكم العلاقة الفنية التي تربط بين الناتج المحلي الإجمالي والعوامل التي تؤثر فيه ، كذلك أظهرت نتائج التقدير أن معامل التحديد **(R^2)** بلغت قيمته **(٩١٪)** مما يدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرات المستقلة (الرواتب والإجور ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت) تفسر ما مقداره **(٩١٪)** من التغيرات الحاصلة بالمتغير المعتمد (الناتج المحلي الإجمالي) وبحسب ما أظهرتهُ قيم **(t)** نلاحظ أن قيمتها المحتسبة لمعامل الرواتب والإجور والبالغة **(٥,٠٠٤)** هي أكبر من قيمة **(t)** الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨)** وهذا ما يؤكد معنوية المعلمة ، أما عند مقارنة قيمة **(t)** المحتسبة لمعامل إجمالي تكوين رأس المال الثابت والبالغة **(٠,٨٥)** هي أصغر من قيمة **(t)** الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨) ١١)** وبالتالي عدم معنوية المعلمة .ويُلاحظ أن قيمة داربن واتسن **(Durbin – Watson)** بلغت **(١,٣٣)** عند مقارنتها مع القيمة الجدولية **(D.W = ٠,٠٥ , dl= ٠,٩٠٥, du = ١,٥٥١)** يلاحظ أنها واقعة في منطقة عدم الحسم مما يدل على عدم الجزم بوجود مشكلة الإرتباط الذاتي بين المتغيرات العشوائية وبالتالي فأنه يمكن القول أن هذا النموذج خالٍ من مشكلة عدم ثبات تجانس التباين أي أن البواقي العشوائية تتوزع في حدود ضيقة أعلى وأسفل خط العينة ، وبالتالي فأن الأنموذج مقبول من الناحية القياسية.ويُلاحظ من خلال إشارات المعالم التي تم تقديرها والخاصة بالعمل ورأس المال إتفاقها مع منطق النظرية الإقتصادية إذ أن زيادة عنصر العمل (الرواتب والإجور) بنسبة ١٠٠٪ يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة **(٠,٠٩)** ، وفي حالة زيادة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) بنسبة ١٠٠٪سوف يؤدي إلى زيادة بنسبة **(٠,٢٦)** في الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن معلمة الحد الثابت البالغة **(٢٢٥٥٣,٦٧)** أكبر من الواحد الصحيح مما يدل على الكفاءة الإنتاجية العالية التي تعكسها دالة الإنتاج للمدة **(٢٠٠٠-٢٠١٣)** . وبالتالي فأن هذه النتائج متفقة مع منطق النظرية الإقتصادية من خلال إشارات المعالم وقيم الإختبارات الإحصائية لذا يعد هذا الأنموذج مقبولاً من الناحية الإقتصادية .

- **<u>تقدير أنموذج كالدور</u>** :- تم تقدير العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي (Y) والرواتب والإجور (L) بعد القسمة على إجمالي تكوين رأس المال الثابت (K) حيث ظهرت النتائج كما يأتي :-

Log Y = -٠,٩٤٠٩ +١,١٦٦ Log L ..... (١٠)
t : **(٨,٠٣٠٣)**
R^2= ٨٥٪ F = ٦٤,٤٨ D.W = ٠,٥١١

يُعد الأنموذج (١٠)مقبولآ من الناحية الإحصائية وذلك لما أظهرته قيمة **(F)** والبالغة **(٦٤,٤٨)** وهي أكبر من قيمة **(F)** الجدولية والبالغة **(٩,٦٥)** وهذا مقبول بالنظر للعلاقة بين إجمالي الرواتب والإجور التي تمثل هنا (كثافة عنصر الإنتاج) وبين الناتج المحلي الإجمالي الذي يمثل (الإنتاجية) وبالتالي فأن النموذج معنوي .كما وأظهرت النتائج قيمة **(R^2)** والتي بلغت **(٨٥٪)** والتي تدل على إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج أي أن المتغيرالمستقل (الرواتب والأجور) يفسر ما نسبته **(٨٥٪)** من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (الناتج المحلي الإجمالي وأن القيمة العالية لمعامل التحديد هذه تعد مقبولة من الناحية الإقتصاديةلإرتفاع قيمة **(F)**أيضآ و يلاحظ أن قيمة إحصاءة **(t)** المحتسبة بلغت **(٨,٠٣٠٣)** وهي أعلى من الجدولية والبالغة **(٢,٧١٨)** مما يدل على معنوية المعلمة .

ويلاحظ أن إحصاءة داربن واتسن المحتسبة بلغت **(٠,٥١)** عند مقارنتها مع **(λ = ١,٨٥٧)** وهي أقل منها مما يدل على وجود مشكلة إرتباط ذاتي بين المتغيرات العشوائية وأن هذه المشكلة يمكن تجاوزها لأن باقي القيم الإحصائية مرتفعة ومعنوية، وبالتالي يمكن قبول الأنموذج من الناحية القياسية .كذلك فأن إشارة المعلمة (الرواتب والأجور) موجبة ومعنوية أي بزيادة كثافة عنصر الإنتاج وحدة واحدة فإن الإنتاجية (الناتج المحلي الإجمالي) يزداد بمقدار **(١,١٦٦)** وهذه العلاقة الطردية تتفق مع منطق النظرية الإقتصادية وبالتالي فأن النمو الإقتصادي للبلد يتزايد ، وبالتالي يعد هذا الأنموذج مقبولاً من الناحية القياسية والإقتصادية بحسب ما أظهرته نتائج الإختبارات الإحصائية وإشارات المعالم .

- **<u>تقديرأنموذج هارود –دومار</u> :-** تم أستخراج معدل النمو للإقتصاد العراقي وفق القانون الرياضي الذي سبق ذكره حيث كانت النتائج كما يأتي :-

جدول (١٣)
بيانات أنموذج هارود –دومار في العراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣)
(مليون دينار)

السنة	Y*	I**	ΔY	I / ΔY	I / Y	معدل النمو الإقتصادي r = (I / Y) / (I / ΔY)
٢٠٠٠	٤٢٣٥٨,٦	٢٨٢٠,٨٨٦٢			٠,٠٦٦٥٩٥٣٦	
٢٠٠١	٤٣٣٣٥,١	٤٥٨٢,٤٩٦٢	٩٧٦,٥	٤,٦٩٢٧٧٦٤٤٦	٠,١٠٥٧٤٥٦	٢,٢٥٪
٢٠٠٢	٤٠٣٤٤,٩	٣٣١٨,٢٦١٦	-٢٩٩٠,٢	-١,١٠٩٧١٢٢٦	٠,٠٨٢٢٤٧٣٦	-٧,٤١٪
٢٠٠٣	٢٦٩٩٠,٤	---	-١٣٣٥٤,٥	---	---	---
٢٠٠٤	٤١٦٠٧,٨	٤٣٢٧,٩٨١٣	١٤٦١٧,٤	٠,٢٩٦٠٨٤٢٠٨	٠,١٠٤٠١٨٥١	٣٥,١٣٪
٢٠٠٥	٤٣٤٣٨,٨	٨٦٥٠,٥٩٤٦	١٨٣١	٤,٧٢٤٥١٩١٧	٠,١٩٩١٤٤٤٢	٤,٢٢٪
٢٠٠٦	٤٧٨٥١,٤	١٧٢١٢,٤٧٠٦	٤٤١٢,٦	٣,٩٠٠٧٥٤٧٩٣	٠,٣٥٩٧٠٦٧٣	٩,٢٢٪
٢٠٠٧	٤٨٥١٠,٦	٥٦٥٧,٢٥٩	٦٥٩,٢	٨,٥٨٢٠٠٦٩٧٨	٠,١١٦٦١٩٠٣	١,٣٦٪
٢٠٠٨	٥١٧١٦,٦	٩٩٤٨,٦٩٤٦٤	٣٢٠٦	٣,١٠٣١٤٨٦٧١	٠,١٩٢٣٦٩٤٦	٦,٢٠٪
٢٠٠٩	٥٤٧٢١,٢	٥٩١٩,٨١٠٢٤	٣٠٠٤,٦	١,٩٧٠٢٤٩٠٣١	٠,١٠٨١٨١٢٩	٥,٤٩٪
٢٠١٠	٥٧٧٥١,٦	١١٥٤٠,٢١٥١٤	٣٠٣٠,٤	٣,٨٠٨١٤٩١٣٥	٠,١٩٩٨٢٥٠٣	٥,٢٥٪
٢٠١١	٦٣٦٥٠,٤	١١٩٣٦,٧٢٤٤٩	٥٨٩٨,٨	٢,٠٢٣٥٨٥٢١٩	٠,١٨٧٥٣٥٧٣	٩,٢٧٪
٢٠١٢	٧٠٢٠١,٣	١٥٧٩٩,٥٢٣٩٧	٦٥٥٠,٩	٢,٤١١٨٠٩٦٧	٠,٢٢٥٠٦٠٢٨	٩,٣٣٪
٢٠١٣	٧٥٧٠٠	٢٦٠٤٣,٠٤١٣١	٥٤٩٨,٧	٤,٧٣٦٢١٧٨٩	٠,٣٤٤٠٢٩٦١	٧,٢٦٪

الجدول من إعداد الباحثة .
المصدر :- * وزارة التخطيط والتعاون الأنمائي، الجهاز المركزي للأحصاء وتكنولوجيا المعلومات، قسم الحسابات القومية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣).
**البنك المركزي العراقي، الإحصائيات، النشرات السنوية للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) .

يُلاحظ أن أقل معدل نمو هو في عام ٢٠٠٢ حيث بلغ (٧,٤١٪-) وذلك بسبب الأحداث التي حدثت في الولايات المتحدة الإمريكية بتفجير ابراج التجارة حيث أثر هذا على إقتصاديات كافة الدول بسبب أرتباطها بالأسواق العالمية في الولايات المتحدة الإمريكية وقد سجل أعلى معدل نمو في عام ٢٠٠٤ حيث وصل إلى (٣٥,١٣٪) ويرجع ذلك إلى تحسن الأوضاع الإقتصادية في البلد وإعادة تشغيل عجلة الإنتاج بعد ما شهده البلد من حرب في عام ٢٠٠٣ وعدم الإستقرار الأمني والإقتصادي بالتالي أرتفع حجم الصادرات التي كان في مقدمتها صادرات النفط وحصلت زيادة في الرواتب والإجور مما أدى ذلك إلى زيادة الإستهلاك المحلي وبالتالي أثرت هذه الزيادة على الناتج المحلي الإجمالي والإستثمارتأثير موجب .

رابعآ :أنتخاب الأنموذج الأفضل لدول العينة

أتضح أن أفضل أنموذج لدالة الأنتاج (كوب دوكلاس) هو في مصر حيث كانت مرونة العمل (الرواتب والإجور) ٠,٢٣ ومرونة إجمالي تكوين رأس المال الثابت ٠,٢٢ ، أما افضل أنموذج لكالدور فهو في الإمارات حيث بلغت معلمة الأنتاجية التي كانت أكبر من الواحد الصحيح دلالة على الكفاءة الإنتاجية العالية ٢,١٧٤ ، وأفضل أنموذج لهارود –دومار كان في العراق أذ حقق الإقتصاد العراقي أقصى معدل نمو إقتصادي في عام ٢٠٠٤ حيث بلغ ٣٥,١٣% .

الإستنتاجات

١) أن موضوع النمو الإقتصادي هو من أكثر المواضيع التي ثار الجدل حولها وأختلفت المدارس في تحليلهِ وتحديد العوامل المؤثرة فيهِ .
٢) هنالك ثلاثة أنواع للنمو الإقتصادي وهي النمو التلقائي وهو النمو الذي يكون بشكل عفوي بواسطة القوى الذاتية . والنمو المؤقت وهو الذي لايملك صفة الإستمراريةوأنما يظهر إستجابة لظهور عوامل طارئة عادة ما تكون خارجية . وكذلك النمو المخطط وهو الذي ينشأ نتيجة لعملية تخطيط تكون شاملة لموارد المجتمع ومتطلباتهُ . كذلك فإن هناك أربعة مصادر أساسية للنمو الإقتصادي وهي الموارد الطبيعية والموارد البشرية وتكوين رأس المال والتغير التكنولوجي والإبتكار .
٣) أول من حاول التمييز بين النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية هو الإقتصادي شومبيتر فالنمو يحدث بسبب نمو المدخرات والثروات والسكان ، أما التنمية فتحدث نتيجة التقدم والإبتكار ، والنمو الإقتصادي هو جزء من التنمية الإقتصادية . وكذلك فإن النمو الإقتصادي يحدث بفعل آلية السوق أما التنمية الإقتصادية تحدث نتيجة لتدخل الدولة ، كذلك فأن النمو لا يحدث في الزمن القصير تغيرات هيكلية في الإقتصاد بينما التنمية تحدث تغيرات هيكلية في البناء الإقتصادي والإجتماعي للدولة .
٤) عند إجراء إستقرارية للمتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي ، إجمالي تكوين رأس المال الثابت ، الرواتب والإجور) بإستخدامإختبار جذر الوحدة (إختبار ديكي فولر الموسع) تبين أن المتغيرات غير مستقرة وقد أستقرت بعد أخذ الفرق الثاني بالنسبة للإمارات ومصر وبمستوى معنوية ٥% ، أما في العراق فإنها أستقرت بعد أخذ الفرق الأول وبمستوى معنوية ٥% .
٥) كانت أفضل النتائج القياسية وفقاً للنماذج المستخدمة لدول العيّنة والعراق للمدة (٢٠٠٠-٢٠١٣) هي كالآتي:-
   أ- أنموذج دالة الإنتاج (كوب دوكلاس) :- كانت أفضل النتائج هي لمصر حيث بلغت مرونة عنصر العمل (الرواتب والإجور) ٢٣% ، ومرونة عنصر رأس المال (إجمالي تكوين رأس المال الثابت) ٢٢% وكانت نسبة معامل التحديد (R^2 = ٩٩٪) وقيمة F قد بلغت (١٣٦٧,٨) وإحصاءة داربن واتسون بلغت (١,٩٢) وهي نتائج معنوية إحصائياً .
   ب- أنموذج كالدور :- أفضل النتائج تحققت في الإمارات حيث بلغت معلمة الإنتاجية أكبر من الواحد الصحيح (٢,١٤٧) مما يدل على كفاءة العملية الإنتاجية .
   ت- أنموذج هارود –دومار :- بلغ أعلى معدل نمو إقتصادي في الإقتصاد العراقي في عام ٢٠٠٤ إذ بلغ مستوى (٣٥,١٣%) .

التوصيات

١) أمكانية التوسع في هذا الأنموذج من خلال دراسات أخرى تشمل على عدد أكبر من المتغيرات التي تعكس الترابط بين متغيرات الإقتصاد الكلي والتي يمكن من خلالها تحقيق معدلات نمو موجبة للإقتصاد لدول العينة والعراق .
٢) المساهمة في رفع نسبة القطاعات الإقتصادية الأخرى غير النفطية في العراق لأجل تقليل الآثار السلبية التي قد تنجم من التقلبات والصدمات في أسعار النفط لأن طبيعة الإقتصاد العراقي هو إقتصاد ريعي .

٣) التنويع في مصادر الدخل غير النفطية لأن الإستمراربالاعتماد على الإيرادات النفطية سواء أكانت في الإمارات أم العراق يجعل من الموازنة العامة تعاني من أختلال قد يكون مستمراً .
٤) الإهتمام بوضع خطط شاملة لإعادة إعمار البنى التحتية جراء الأحداث التي حصلت في مصر والعراق لكونها الركيزة الأساسية لتوفير المناخ المناسب للإستثمار الخاص سواء أكان محلياً أم أجنبياً .
٥) التركيز على عنصري العمل ورأس المال في تركيبة دوال الإنتاج ولجميع دول العينة لكونها أساسية في عملية النمو الإقتصادي الفعال .

المصادر

أ. الكتب

١. ساموبلسون، نورد هاوس، علم الإقتصاد، الطبعة الأولى، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت – لبنان، ٢٠٠٦ .
٢. طاهر فاضل البياتي، خالد توفيق الشمري، مدخل إلى علم الإقتصاد التحليل الجزئي والكلي، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ٢٠١١ .
١. عبد الله زاهي الرشدان، في إقتصاديات التعليم، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ٢٠٠٨ .
٢. فؤاد مرسي، التخلف والتنمية، الطبعة الأولى، دار الوحدة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ١٩٨٢ .
٣. مايكل أبد جمان، الإقتصاد الكلي "النظرية والسياسة"، ترجمة : محمد أبراهيم منصور، بدون طبعة، دار المريخ للنشر، الرياض – المملكة العربية السعودية، ١٩٩٩ .
٤. محمد حسن دخيل، إشكاليات التنمية الإقتصادية المتوازنة : دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت – لبنان، ٢٠٠٩ .
٥. مدحت القريشي، التنمية الإقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن – عمان، ٢٠٠٧ .

ب. المجلات

١. حسين ديكان درويش، قياس أثر الإنفاق الإستثماري والتخلف الزمني في تكوين إجمالي رأس المال الثابت في القطاع الصناعي / تطبيق نموذج koyck للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠)، مجلة التقني، هيئة المعاهد التقنية (المعهد التقني / بابل)، العدد : ٣٩ ، ١٩٩٨ .
٢. سهام الدين خيري، العولمة الإقتصادية ومتطلبات التنمية و النهوض في الدول النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، بدون مجلد، عدد : ٢٩ ، ٢٠١٢ .

ج. التقارير والجهات الرسمية

١. دولة الإمارات العربية المتحدة ، وزارة الإقتصاد ، إدارة التخطيط ، التقرير الإقتصادي والإجتماعي السنوي ٢٠٠٥ ، أكتوبر ، ٢٠٠٦ .

د. الأنترنت

١. خميس خلف موسى الفهداوي ، مازن عيسى الشيخ راضي ، التنمية الإقتصادية ، جامعة الكوفة ، كلية الإدارة والإقتصاد ، ٢٠٠٠ .
٢. الهيئة العامة للإستعلامات ، نظرة على التأريخ الحديث للإقتصادي المصري .